



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المجلس

الدورة الرابعة والستون بعد المائة

روما، 6-10 يوليو/تموز 2020⁽¹⁾

تقرير الدورة الحادية والثمانين بعد المائة للجنة المالية
(3-5 يونيو/حزيران 2020)

الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة، في دورتها الحادية والثمانين بعد المائة، في عدد من وثائق مسائل المالية والميزانية والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2020.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بأراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2020.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

بريد إلكتروني: DavidWilliam.McSherry@fao.org أو هاتف: +3906 5705 3719

⁽¹⁾ أعيد تحديد موعدها من 8-12 يونيو/حزيران 2020.

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الحادية والثمانين بعد المائة. وقد عُقدت الدورة على شكل اجتماع افتراضي.
- 2- وحضر الاجتماع، إلى جانب رئيسة الدورة السيدة Imelda Smolcic Nijers (أوروغواي)، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:

السيد Toru Hisazome (اليابان)	•	السيدة Kristina Gill (أستراليا)	•
السيد Benito Santiago Jiménez Sauma (المكسيك)	•	السيد Manash Mitra (بنغلاديش)	•
السيدة Tahirou Rahila Rabiou (النيجر)	•	السيد Rodrigo Estrela de Carvalho (البرازيل)	•
السيد Denis Cherednichenko (الاتحاد الروسي)	•	السيد هيثم عبد الهادي السيد الشحات (مصر)	•
السيد سيد أحمد محمد الأمين حامد (السودان)	•	السيدة Zenebu Tadesse Woldetsadik (إثيوبيا)	•
السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)	•	السيد Ramón Lohmar (ألمانيا)	•

3- وأبلغت الرئيسة اللجنة بأن:

- السيدة Kristina Gill (أستراليا) عُيِّنت لتحل محل السيدة Lynda Hayden كممثلة لأستراليا في هذه الدورة؛
- السيد Ramón Lohmar (ألمانيا) عُيِّن ليحل محل السيد Heiner Thofern كمثل لألمانيا في هذه الدورة؛
- السيد Denis Cherednichenko (الاتحاد الروسي) عُيِّن ليحل محل السيد Vladimir V. Kuznetsov كمثل للاتحاد الروسي في هذه الدورة؛
- السيدة Jennifer Harhigh (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنت لتحل محل السيدة Emily Katkar كممثلة للولايات المتحدة الأمريكية للمدة المتبقية من فترة ولايتها.
- السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنت لتحل محل السيدة Jennifer Harhigh كممثلة للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة.

4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:
<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>

5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الحادية والثمانين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من البلدان الأعضاء التالية:

- أنغولا
- بلجيكا
- الكونغو
- كوستاريكا
- كوبا
- الجمهورية الدومينيكية
- فنلندا
- غابون
- اليونان
- غواتيمالا
- إندونيسيا
- إسرائيل
- موناكو
- المغرب
- بيرو
- المملكة المتحدة
- فنزويلا

انتخاب نائب الرئيس

6- انتُخبت السيدة Jennifer Harhigh (الولايات المتحدة الأمريكية) بالإجماع نائبة للرئيسة حتى نهاية الولاية الحالية للجنة.

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2019

- 7- استعرضت اللجنة الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج لعام 2019.
- 8- وأبلغت اللجنة بأن الحسابات أُعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وحصلت على رأي غير مشفوع بتحفظات.
- 9- كما أبلغت اللجنة بأن عام 2019 كان عاما قياسيا من حيث الإيرادات (8.3 مليار دولار أمريكي) والنفقات المثبتة (7.6 مليار دولار أمريكي) مما أدى إلى فائض قدره 0.7 مليار دولار أمريكي. وفي نهاية عام 2019، بلغ صافي الأصول 5.9 مليار دولار أمريكي. وأبلغت اللجنة بأن الاستخدام العام للميزانية في عام 2019 بلغ 64 في المائة من الميزانية النهائية القائمة على الاحتياجات.
- 10- واستفسرت اللجنة عن أثر جائحة كوفيد-19 على الاحتياجات من الموارد ومستوى النفقات في عام 2020، والاستثمارات طويلة الأجل، والخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وأبلغت بأن الاحتياجات من الموارد أخذت في الازدياد بفعل جائحة كوفيد-19، ومن المتوقع كذلك أن يزيد مستوى النفقات في عام 2020 حيث سيتم استخدام الفوائض من الفترات السابقة. ولا تزال أسعار الفائدة المنخفضة تؤثر على مستوى الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، في حين يجري تقييم الأثر على الأسواق المالية من حيث الاحتياجات لتعديل استراتيجية الاستثمار.
- 11- ولاحظت اللجنة أنه مع زيادة الموارد، وكذلك التحويلات القائمة على النقد، فإن على إدارة البرنامج أن تبتدي التزاما أشد وتبذل جهودا مركزة أوسع لتوفير النظم اللازمة لحماية الموارد وضمان قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه.

-12 إن اللجنة:

- (أ) درست الكشوف المالية المراجعة للبرنامج لعام 2019 إلى جانب رأي وتقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأنها؛
- (ب) لاحظت أن مراجع الحسابات الخارجي قد أنجز المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأياً غير مشفوع بتحفظات؛
- (ج) لاحظت مع التقدير بيان الرقابة الداخلية وشجعت البرنامج على معالجة المسائل المتعلقة بالمخاطر والرقابة الداخلية المحددة فيه؛
- (د) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على الكشوف المالية السنوية للبرنامج لعام 2019، إلى جانب تقرير مراجع الحسابات الخارجي.

تجديد موارد الحساب الخاص لبرامج رفاه الموظفين

- 13 استعرضت اللجنة التقرير عن تجديد موارد الحساب الخاص لبرامج رفاه الموظفين.
- 14 ورحبت اللجنة بالتزام البرنامج بضمان صحة وسلامة موظفيه في جميع أنحاء العالم. وأبلغت اللجنة بأن من غير المتوقع أن يكون هناك أي تجديد لموارد الحساب الخاص حتى عام 2021، وأقرت بالطلبات الائتمانية التي تقرضها جائحة كوفيد-19.
- 15 وفيما يتعلق بتخصيص الأموال للمكاتب القطرية، لاحظت اللجنة أنه تم توفير تمويل لرفاه الموظفين لجميع المكاتب القطرية في شكل منح أو قروض، وغالبا ما كان ذلك على أساس التمويل المشترك. وأوضحت الإدارة أن هناك العديد من مصادر التمويل المتاحة للبرنامج لمواجهة المخاطر المؤسسية التي تشكلها جائحة كوفيد-19. وأبلغت اللجنة بأن استراتيجية رفاه الموظفين تمثل إطاراً متعدد التخصصات ومتعدد الوظائف وأن ممارسة الميزنة الاستراتيجية المنطلقة من القاعدة ستساعد في توضيح الأساس المنطقي لمصادر التمويل المختلفة، بما في ذلك تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة لشعبة رفاه الموظفين والحساب الخاص لدعم الإطار المؤسسي.

-16 إن اللجنة:

- (أ) ذُكرت بأن المجلس التنفيذي أنشأ الحساب الخاص لبرامج رفاه الموظفين في دورته السنوية لعام 2015 لتمويل تنفيذ استراتيجية البرنامج بشأن رفاه الموظفين (2015-2019)؛
- (ب) لاحظت أن التمويل من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة بمبلغ 8 ملايين دولار أمريكي أصبح مطلوباً الآن لسداد سلف دعم البرامج والإدارة البالغة 2.5 مليون دولار أمريكي وتجديد موارد الحساب الخاص لبرامج رفاه الموظفين بمبلغ 5.5 مليون دولار أمريكي، حتى يتمكن من تمويل المبادرات حتى عام 2024 وفقاً للاستراتيجية المقبلة بشأن رفاه الموظفين للفترة 2020-2024، بما في ذلك الاستجابة الجارية لكوفيد-19 في إطار الركيزة الطبية وركيزة السلامة؛
- (ج) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على "تجديد موارد الحساب الخاص لبرامج رفاه الموظفين".

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

17- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات للفترة 1 أبريل/نيسان 2019 إلى 31 مارس/آذار 2020؛
- (ب) أقرت بالدور المهم للجنة مراجعة الحسابات وشجعت لجنة مراجعة الحسابات في عملها الجاري؛
- (ج) أعربت عن تقديرها للتوجيهات التي قدمتها لجنة مراجعة الحسابات فيما يتعلق بالتحسينات الضرورية، ولا سيما بشأن إدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية، بما في ذلك آليات منع التدليس وتكنولوجيا المعلومات في ظروف كوفيد-19 الراهنة، وكذلك ضرورة معالجة توصيات المراجعة المعلقة منذ أمد طويل، وتخطيط القوى العاملة، وثقافة مكان العمل؛
- (د) أحاطت علماً بتأكيد لجنة مراجعة الحسابات بأنها قامت، استجابة لجائحة كوفيد-19، بتعديل طرق عملها وتوقيت اجتماعاتها كي تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الرقابية المنصوص عليها في اختصاصاتها؛
- (هـ) أوصت بتقديم التقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2020 للنظر فيه.

التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة المدير التنفيذي بشأنه

- 18- استعرضت اللجنة التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام.
- 19- ورحبت اللجنة بالرأي الإيجابي الصادر عن مكتب المفتش العام. وسلطت الضوء أيضاً على أن بواعث القلق التي أثارها تعبر عما لديها من شواغل، ولا سيما بشأن أولويات البرنامج، وضوابط المنظمات غير الحكومية، وإدارة المستفيدين، وإدارة المخاطر، وتخطيط القوى العاملة، وحماية البيانات والخصوصية. وأثيرت شواغل محددة بشأن الأهمية المادية للتدليس المتعلق بسلامة الأغذية وجودتها، والمسائل المبلغ عنها المتكررة من التقارير السابقة، وضعف عملية ترتيب الأولويات الضرورية لإرشاد جهود تنفيذ تحسينات الرقابة وتوصيات المراجعة.
- 20- واستقرت اللجنة عن تدبير موارد مكتب المفتش العام، وزيادة الشكاوى المقدمة إلى مكتب التفتيش والتحقيق، وتغطية وظيفة المراجعة الداخلية، وأيدت الزيادة الأخيرة للموارد المعنية. واستمعت اللجنة إلى أفكار مكتب المفتش العام بشأن الترتيبات المرنة للحصول على الخبرة من خلال الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في عام 2021، وأكدت الأمانة أن مبدأ الميزانية ذات النمو الصفري لن ينطبق على الرقابة.
- 21- وناقشت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، إلى جانب عملية إعادة تحديد الأولويات التي أجرتها الإدارة مؤخراً والتي ترتبت عليها إعادة تقييم الجداول الزمنية لتنفيذ الإجراءات المتأخرة.
- 22- إن اللجنة:

- (أ) أعربت عن تقديرها للتقرير السنوي للمفتش العام وللدور المفصلة المعروضة في مذكرة المدير التنفيذي بشأن المجالات التي أبرزها التقرير؛
- (ب) لاحظت مع الترحيب رأي الضمان الصادر عن المفتش العام الذي يفيد بأن أعمال الرقابة المنجزة لم تكشف عن أي أوجه ضعف جوهرية في عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر القائمة في البرنامج من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية؛
- (ج) أعربت عن قلقها وأكدت على أهمية تناول المسائل المتكررة من السنوات السابقة والتوصيات المعلقة ذات الأولوية العالية التي أبرزها التقرير؛

- (د) أشارت على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالتقرير السنوي للمفتش العام؛
- (هـ) أوصت بتفويض الفقرة الثانية من مشروع قرار المجلس التنفيذي لتصبح "ويحث المجلس الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير".

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حافظة العقارات، ورد إدارة البرنامج عليه

- 23- استعرضت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حافظة العقارات ورد الإدارة على توصياته.
- 24- وأبلغت اللجنة بأن إدارة البرنامج ترحب بالتوصيات المتفق عليها وأن تنفيذها سيعزز إدارة العقارات في البرنامج.
- 25- وأعلمت اللجنة بأن الإطار الزمني المتعلق بالتوصية 15 بشأن إبلاغ المكاتب الميدانية بمنح الأولوية للمباني المشتركة قد خُدد على أنه الفصل الأخير من عام 2020، حيث سيتم إدراج توجيهات في دليل الخدمات الإدارية تتطلب استعراضاً وإقراراً داخلياً قبل إصدارها. وتلقت اللجنة تأكيدات تفيد بأن فرص التأكيد مجدداً على أهمية الاشتراك في موقع واحد سُدرج، في هذه الأثناء، ضمن الاتصالات مع المكاتب الميدانية.
- 26- إن اللجنة:

- (أ) أعربت عن تقديرها لتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن حافظة العقارات؛
- (ب) لاحظت رد الإدارة على التوصيات، بما في ذلك التوضيحات المتعلقة بتلك التوصيات التي تمت الموافقة عليها جزئياً؛
- (ج) شجعت إدارة البرنامج على تنفيذ التوصيات ضمن الإطار الزمني المحدد في الوثيقة.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات النقل الجوي، ورد إدارة البرنامج عليه

- 27- استعرضت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات النقل الجوي ورد الإدارة على توصياته.
- 28- ولاحظت اللجنة التقرير المعمق عن الخدمات الجوية الذي يؤكد الأهمية الحاسمة للخدمات الجوية وأهميتها لمجتمع العمل الإنساني والإنمائي بأسره.
- 29- ولاحظت اللجنة أن البرنامج وافق على معظم التوصيات ورحبت بالاستنتاجات التي تفيد بأنه ينبغي وضع إطار شامل للسياسات ليوافق المجلس التنفيذي عليه. كما رحبت اللجنة بالتوصية الخاصة باستراتيجية تعبئة الموارد لضمان تمويل يمكن التنبؤ به وتوسيع انخراط جميع أصحاب المصلحة في العملية.
- 30- كما لاحظت اللجنة توصية التقرير بأن الإطار المالي والتنظيمي لخدمات النقل الجوي في البرنامج بحاجة إلى تحديث، ودعم التزام البرنامج باستعراض وتنقيح الأطر اللازمة لخفض التكاليف وزيادة الشفافية وتحسين الإبلاغ المالي، مع الحفاظ في الوقت ذاته على سجله في ميدان السلامة.
- 31- وفيما يتعلق بالاستعانة بمشغلي الخدمات الجوية غير المدرجين في قائمة مشغلي الخدمات الجوية المسجلين، تم التأكيد للجنة بأن البرنامج التزم بدقة بعملياته التعاقدية واستعان بمشغلي الخدمات الجوية غير المدرجين في هذه القائمة في حالات استثنائية فقط لتلبية الاحتياجات الطارئة مثل عمليات الإجلاء أو إعادة توطين اللاجئين. واتبعت هذه التعاقدات العمليات الموثقة لتقييم مخاطر سلامة الطيران لدى مشغلي الخدمات الجوية التي تعتمد على وحدة سلامة الطيران.

32- وأبلغت اللجنة أيضا بأن البرنامج سيواصل ضمان تنفيذ أطر إدارة المخاطر الخاصة به وسيعزز على وجه الخصوص أنشطة الرقابة للحد من مخاطر التدليس المتعلقة بنقل الركاب. ورحبت اللجنة بالجهود المبذولة لتنفيذ برنامج بيئي لدائرة النقل الجوي تمشيا مع سياسة البرنامج بشأن البيئة.

33- وفيما يتعلق بنشر نظم تسيير الطائرات عن بُعد، التي يُطلق عليها بشكل عام اسم الطائرات المسيّرة، أكد البرنامج للجنة انخراطه النشط مع قطاع الصناعة لإيجاد حلول بشأن قدرات تسليم البضائع تتناسب مع مهمته. وسيتم توفير تحديثات عن الطائرات المسيّرة بشكل دوري.

34- إن اللجنة:

(أ) أعربت عن تقديرها لتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن خدمات النقل الجوي؛

(ب) لاحظت رد الإدارة على التوصيات، بما في ذلك التوضيحات المتعلقة بتلك التوصيات التي تمت الموافقة عليها جزئياً؛

(ج) شجعت إدارة البرنامج على تنفيذ التوصيات ضمن الإطار الزمني المحدد في الوثيقة.

تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

35- ناقشت اللجنة التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بعد إحاطة من الأمانة سلطت الضوء على التوصيات المنفذة والمعلقة. وكانت هناك أربع توصيات جديدة من الحسابات السنوية المراجعة لعام 2019. ومن بين 54 توصية معلقة واردة في التقرير الأخير، أُغلقت 33 توصية بمعدل تنفيذ قدره 61 في المائة. وقدم مراجع الحسابات الخارجي تعليقاته على إغلاق هذه التوصيات. ومن بين المسائل المفتوحة المتبقية البالغة 25 مسألة، تم استهداف 16 (64 في المائة) لإغلاقها خلال عام 2020.

36- وتلقت اللجنة توضيحات تفيد: (أ) أن بالمستطاع تعديل الأطر الزمنية الموصى بها لتحديد التغييرات في الأطر الزمنية للتوصيات والإبلاغ عنها؛ (ب) أن إطار استعراض الحضور القطري واستعراض أدوار ومسؤوليات البرنامج يتعلقان بعملية الميزنة الاستراتيجية المنطلقة من القاعدة؛ (ج) أن طموح البرنامج يتمثل في تتبع السلع في الوقت الحقيقي باستخدام نظام دعم تنفيذ اللوجستيات؛ (د) أن هياكل الإبلاغ عن تكاليف ميزانية الحوافز القطرية ستنعكس في تقارير الأداء السنوية المقبلة.

37- إن اللجنة:

(أ) لاحظت معدل تنفيذ التوصيات المعلقة لمراجع الحسابات الخارجي ولاحظت التوصيات الجديدة التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي في التقارير الصادرة في 2019؛

(ب) شجعت الأمانة على تنفيذ التوصيات المعلقة المتبقية ضمن الأطر الزمنية المحددة في التقرير؛

(ج) أوصت بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج

(1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2019)

38- استعرضت اللجنة التقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2019).

39- وأبلغت اللجنة بأن البرنامج تلقى في عام 2019 مستوى غير مسبوق من التمويل، وأثبتت آليات التمويل بالسلف أنها من بين أهم الأدوات المتاحة للمكاتب القطرية لتوجيه الكفاءة التشغيلية، وتغطية فترات الانقطاع الوشيك في الإمدادات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل.

40- وفيما يتعلق بأثر مرفق الإدارة الشاملة للسلع على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وما هي الإجراءات التي يتخذها البرنامج لتعزيز وتحسين آلياته الخاصة بالتمويل بالسلف، أبلغت اللجنة بأن المشتريات من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة شكلت في عام 2019 نحو 4 إلى 5 في المائة من إجمالي حجم الأغذية الموردة من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع، وبأنه تم إنشاء فريق عامل لتحديد معايير التنفيذ وإطار للإجراءات المطلوبة للوصول إلى هدف شراء 10 في المائة من الأغذية من أصحاب الحيازات الصغيرة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن البرنامج ينظر في إنشاء آلية للتمويل بالسلف على أساس المواضيع، وأن من أحد ابتكارات في مجال التمويل الداخلي يتمثل في توفير المخصصات الأولية والميسورة التنبؤ لأنشطة بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية، بما ينهض بدعم التخطيط المتوسط إلى الطويل الأجل للعمليات.

41- إن اللجنة:

(أ) رحبت بالتقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2019)؛

(ب) لاحظت بارتياح العرض الشامل للمعلومات المتعلقة بأداء أدوات التمويل بالسلف في البرنامج خلال عام 2019؛

(ج) أوصت المجلس التنفيذي بالإحاطة علما بالتقرير.

استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة في عام 2019

42- استعرضت اللجنة/استعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة.

43- واستمعت اللجنة إلى لمحة عامة عن ثمانية مجالات رئيسية للمخاطر تم تسليط الضوء عليها في الوثيقة، بما في ذلك مجالان ظهرا في عام 2019 وستة مجالات مرحلة من عام 2018، بالإضافة إلى موجز للإجراءات التي اتخذتها وستخذها الأمانة لمعالجتها. وأبلغت اللجنة بأنه جرى توضيح المسائل من خلال تحليل مواضيعي واقتباسات جمعت من الإدارة العليا للبرنامج خلال عملية الضمان التي يجريها المدير التنفيذي، والتي عُزرت بشكل كبير في عام 2019.

44- ورحبت اللجنة باستعراض الإدارة الجديد وأشارت إلى أنه وفّر معلومات ونظرات متبصرة قيّمة لأصحاب المصلحة. وتلقت اللجنة توضيحات بشأن بعض المسائل التقنية، مثل نشر منصة البرنامج الرقمية المؤسسية لإدارة المستفيدين والتحويلات (سكوب)، والطريقة التي استُخدمت بها الوثيقة في إعداد البيان الخاص بالرقابة الداخلية وكيف سُنستعمل داخليا لتقوية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، واستراتيجية الرصد المؤسسية، وأثر كوفيد-19 على الجدول الزمني لبعض المبادرات المقررة.

45- إن اللجنة:

(أ) لاحظت أن الوثيقة تقدم وصفا وتحليلا لثماني مسائل مهمة للمخاطر والرقابة في عام 2019 مُنحت الأولوية للعناية بها في عام 2020؛

(ب) شجعت الإجراءات التي تتخذها إدارة البرنامج لتخفيف هذه المخاطر بما يكفل الاستخدام الكفوء والفعال الأمثل لموارد البرنامج وحماية أصوله؛

(ج) أوصت بأن يحيط المجلس التنفيذي علما باستعراض الإدارة للمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر والرقابة لعام 2019.

استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

- 46- نظرت اللجنة في وثيقة/استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.
- 47- ونُقل إلى علم اللجنة أن حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (حساب التسوية) هو احتياطي حاسم يمكن استخدامه، رهنا بموافقة المجلس، للمبادرات التي تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية. وفي الوقت نفسه، تتصاعد الضغوط التي يتعرض لها حساب الاستجابة العاجلة في البرنامج الذي يعد ذا أهمية بالغة في تمكين المساعدة المُنقذة للأرواح عند الافتقار إلى مساهمات متوقعة.
- 48- وتلقت اللجنة توضيحات بشأن أرصدة حساب التسوية وحساب الاستجابة العاجلة قبل وبعد التحويل المقترح، وبشأن تخصيص أموال حساب الاستجابة العاجلة للمكاتب القطرية. وتم التأكيد للجنة بأن حساب التسوية ينعم برصيد متين. كما لاحظت اللجنة أن القيمة الإجمالية للتحويلات من حساب التسوية إلى حساب الاستجابة العاجلة في عام 2020، بما في ذلك التحويل المعتمد في خطة الإدارة (2020-2022) والتحويل المقترح بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي، ستصل إلى 52.5 مليون دولار أمريكي.
- 49- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأن الضخ المقترح في حساب الاستجابة العاجلة سيسهم في جهود البرنامج المبذولة لتوفير المساعدة المُنقذة للأرواح للمستفيدين في الوقت المناسب، في حين تظل المساهمات الموجهة الكبيرة المقدمة من الجهات المانحة بالغة الأهمية في تقديم المساعدة إلى العمليات القطرية للبرنامج.
- 50- إن اللجنة:

(أ) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على تخصيص مبلغ 30 مليون دولار من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة لتخفيف مخاطر عجز البرنامج عن تلبية الطلبات المتزامنة للحصول على أموال من حساب الاستجابة العاجلة خلال جانحة كوفيد-19 العالمية.

مسائل أخرى

موعد ومكان انعقاد الدورة التالية

- 51- أُبلغت اللجنة بأن من المقرر عقد دورتها التالية على شكل اجتماع افتراضي من 8 إلى 17 يونيو/حزيران 2020.